

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩٧٨ لسنة ٢٠١٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر فى الثامن عشر من يناير سنة ٢٠١٤ ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل وتعديلاته ؛
وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات
المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة فى الإقليم المصرى ؛
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الفروق المالية الناتجة عن بيع
المواد المستولى عليها ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٤ بتفويض رئيس مجلس الوزراء
فى بعض الاختصاصات ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٤ لسنة ٢٠١٣ ؛
وعلى قرار وزير التمويل رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ فى شأن قواعد استخراج البطاقات
التمويلية والتعامل بها ؛
وبناءً على ما عرضه وزير التمويل ؛
وبعد موافقة اللجنة المالية بوزارة المالية ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يُعفى المواطنون الذين يتقدمون لوزارة التمويل من تلقاء أنفسهم لخصم الأفراد
المقيدين على البطاقة التموينية وهم غير مستحقين (حالات الوفاة أو السفر للخارج
لمدة تزيد عن ستة أشهر أو ازدواج الصرف) وكذلك البدالين التموينيين الذين يتقدمون
من تلقاء أنفسهم إلى مكاتب التمويل المختصة لتعديل ربطهم بما يتفق والبيانات الفعلية
للبطاقات التموينية المربوطة عليهم فى موعد غايته ٢٠١٤/٦/٣٠ من سداد فروق الأسعار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٧ شعبان سنة ١٤٣٥ هـ
(الموافق ٥ يونيه سنة ٢٠١٤ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / إبراهيم محلب